إيواء من لا مأوى لهم
بين مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة عام 1994م
والمؤتمر الدولي الثاني للاستيطان باسطنبول عام 1996م

دكتور عبد الباقي إبراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
وكبير خبراء الأمم المتحدة في التنمية العمرانية
وأستاذ التخطيط ورئيس قسم العمارة بجامعة عين شمس

يتسع المؤتمر الدولي للتنمية والسكان المنعقد في القاهرة في الفترة من 5 إلي 12 سبتمبر 1994 إلي العديد من الموضوعات التي تمس مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية وذلك في ضوء الانفجار السكاني الذي سيشهده العالم خلال القرن الواحد والعشرين والذي سوف تتأثر به الدول النامية قبل المتقدمة والمجتمعات الفقيرة قبل الغنية، وإذا كان موضوع تنظيم النسل أو التناسل قد يطغي علي أعمال المؤتمر، ألا أن الموضوعات الأخرى لن تقل أهمية وفي مقدمتها مواجهة البطالة وإيواء من لا مأوى لهم بعد تفشي مرض العشوائيات حول التجمعات السكنية في العالم الثالث، الأمر الذي توليه الأمم المتحدة أهمية خاصة من خلال إعدادها للمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية الذي سوف يعقد في مدينة اسطنبول بتركيا عام 1996 وذلك بعد عشرين عاما من انعقاد المؤتمر الأول في فانكوفر بكندا عام 1976م والذي انبثقت عنه منظمة الأمم المتحدة للاستيطان البشرى التي اتخذت نيروبي مقرا لها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأصبحا تحت قيادة واحدة. وسوف يناقش مؤتمر المستوطنات البشرية مستقبل المدن خلال القرن الحادي والعشرين وذلك في ضوء ما سوف تسفر عنه قرارات المؤتمر الدولي للتنمية والسكان المنعقد في القاهرة. وهكذا ترتبط المؤتمرات ارتباطا وثيقا في تحديد الصورة المستقبلية للمستوطنات البشرية عمرانا وإسكانا. وقد سبق أن أولت الأمم المتحدة موضوع إيواء من لا مأوى لهم أهمية خاصة عام 1992م، وانعقدت لذلك الندوات والمؤتمرات علي جميع المستويات لتعطي مؤشرا لأهمية هذا الموضوع في مستقبل البشرية علي هذا الكوكب المزدحم. وكان لمصر فى ذلك دورها في المشاركة في هذه المؤتمرات والندوات، الأمر الذي آثار حفيظة السيد المهندس / حسب الله الكفرواى وزير التعمير والإسكان في ذلك الوقت بالبحث عن منهج جديد لمواجهة مشكلة الإسكان في مصر ليس من خلال بناء المزيد من الإسكان الاقتصادي الذي لا يتحمل تكاليفه المعدمون والفقراء ولكن من خلال أسلوب جديد لإيواء من لا مأوى لهم ... وكانت دعوته في ذلك الحين إلي طرح هذا المشروع علي المؤسسات الاستشارية المحلية لتقديم مرئياتها ومقترحاتها للتنمية المتكاملة لاستيطان من لا مأوى لهم في التجمعات السكنية الجديدة حول القاهرة واختار لذلك موقعين الأول شرق القاهرة والآخر غربها ليكونا مشروعين رائدين تنبثق منهما بعد المتابعة والتقويم سياسة قومية لإيواء من لا مأوى لهم كبديل لسياسة الإسكان الاقتصادي الذي لا يستفيد منه إلا الفئة أقل من المتوسط التي تستطيع توفير المقدمات التي تتراوح ما بين 15و20 ألف جنيه للوحدة السكنية الصغيرة وذلك بخلاف ما يتبع ذلك من أقساط يصعب تسديدها، الأمر الذي أدى إلي إصدار القرارات بتسديدها علي مدى 40 عاما بدلا من 20 عاما أو ثلاثين عاما.

ويعتمد الأسلوب الجديد علي توظيف المشاركة الشعبية في عمليات التنمية والبناء بعد أن نال هذا الأسلوب حظا وفيرا من البحث والدراسة من قبل المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة للاستيطان البشرى، الأمر الذي يعتمد علي قدر كبير من التنظيم والإدارة بالإضافة إلي الجوانب الفنية الأخرى. وقد قدمت العديد من الدول النامية العديد من التجارب في هذا المجال وقد آثرت منظمة الأمم المتحدة للاستيطان البشرى علي تنظيم وإدارة عمليات التنمية المتواصلة والمتكاملة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا, وقد خصصت لذلك مؤتمرا دوليا يعقد في نيروبي من 3 إلي 7 أكتوبر 1994م كأحد المؤتمرات التحضيرية لمؤتمر اسطنبول عام 1996م، وقد قدمت في مؤتمر نيروبي ورقة عمل عن تقييم العملية التخطيطية كآلة للتنمية العمرانية المتواصلة وإداراتها في مصر وصلت في نهايتها إلي نظرية جديدة للاستيطان البشرى في التجمعات السكنية الجديدة التي تنتقل إليها المجتمعات القديمة بجذورها الاجتماعية والمهنية في إطار من التنمية المتوازنة والمتواصلة معتمدة علي الآليات التي أفرزت المناطق العشوائية ولكن بدون العشوائية. وهنا تدخل المنظمات غير الحكومية عاملا هاما في توجيه حركة التعمير في المجتمعات الجديدة بهدف خلق المناخ التنموى والعمراني لإيواء من لا مأوى لهم. وإذا كان لنظرية التكافل الاجتماعي في التنمية والتعمير التي وضعها حسن فتحي نتائجها الايجابية والسلبية عند تطبيقها علي قرية القرنة علي الضفة الغربية لمدينة الأقصر، إلا إنها كانت قاعدة انطلاق لتطويرها واستحداث الآليات التي تضمن نجاحها، وقد تم مناقشة هذا الموضوع في الندوة الدولية عن حسن فتحي وعمارة القراء التي عقدت في القاهرة في مارس 1992م وكان الهدف منها هو الوصول بنتائج هذه النظرية إلي وضع السياسة عامة لعمارة الفقراء أو إيواء من لا مأوى لهم علي المستوى المحلي والدولي ومدى مساهمة المنظمات الدولية في دفع هذه السياسة ودعمها ماديا وفنيا من خلال الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية التي سوف تلعب دورا هاما في مؤتمر القاهرة للتنمية والسكان, وقد أشارت الندوة الدولية عن عمارة الفقراء إلي إمكانية توجيه أموال الزكاة إلي بناء مجموعات المساكن لإيواء من لا مأوى لهم مع إيجاد القاعدة الاقتصادية التي توفر فرص العمل مع السكن في مواقع تحددها المخططات العمرانية للمدن كما تم بالنسبة لمشروع التنمية المتكاملة لاستيطان من لا مأوى لهم في التجمعات السكنية الجديدة حول القاهرة, والذي تبناه المهندس/ حسب الله الكفراوى عام 1992م وتوقف بعد تركه لمنصبه كوزير للتعمير وإسكان وحل محله البحث عن إسكان ذوى الدخول العالية من فيلات وقصور في المدن الجديدة المتاخمة للقاهرة. ومع ذلك أمكن التحايل علي تطبيق نفس النظرية علي مشروع توطين أهالي منطقة القرنه في منطقة الطارف غرب مدينة الأقصر والتي تم التعاقد عليه خلال شهر أغسطس 1994م.وقد وضعت شروطه المرجعية لجنة قيادية تضم مجموعة من كبار المسئولين في وزارة التعمير برياسة الدكتور عبد الباقي إبراهيم كبير خبراء الأمم المتحدة السابق بقرار اللجنة الاستشارية للتعمير رقم (38) بتاريخ 1983/8/21، وتتضمن أهداف الشروط المرجعية لهذا المشروع إلي توطين سكان منطقة القرنة القديمة في الموقع المختار في منطقة الطارف غرب الأقصر وذلك بتوفير كل وسائل الاستيطان البشرى التي تتناسب مع مقومات الأهالي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية واستخدام تكنولوجيا البناء المتوافقة مع البيئة الاجتماعية للسكان والبيئة الطبيعة للمكان, وذلك في ضوء نظم تخطيطية وتصميمية وإنشائية يتوفر لها لمرونة والحركة بحيث يمكن تطبيقها علي كافة المباني السكنية والإنتاجية وحتى تتم عملية الاستيطان الجديدة دون إحداث أي خلل في التركيبية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة. وتركز الشروط المرجعية للمشروع علي دور المشاركة الشعبية للأهالي في العمليات التخطيطية والتصميمية في مراحلها المختلفة ضمانا لواقعية التنمية العمرانية وتنمية الكفاءات المحلية من خلال البرامج التدريبية وإنشاء مركزا للبناء بالجهود الذاتية يكون مصدرا لاستقبال وتوفير مواد وعناصر البناء اللازمة للتنمية العمرانية دون الاعتماد علي نظام المقاولات وقد وضع لهذا المركز نظامه الإداري والمالي علي أن يتولى

الاستشاري المتعاقد معه مع الأجهزة المحلية القيام بمهام المراحل الأولي للتنمية المتكاملة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا بمشاركة الأهالي إلي إن تستكمل الإدارة المحلية مقوماتها الإدارية والفنية لتتولي متابعة عمليات التنمية المتكاملة بنفسها بعد ذلك. وإذا كان هذا المشروع قد تلقي نصيبا من المعونة الأمريكية إلا إن نتائجه إذا تحققت كما قدر لها سوف تكون أساسا لتطبيقه علي مجتمعات عديدة في أنحاء مصر غير مجتمع القرنة القديمة. ففي واقع الأمر أن الشروط المرجعية لمشروع الطارف وضعت لتكون نموذجا لإيواء من لا مأوى لهم ونقلهم من المناطق الفقيرة أو العشوائية إلي المناطق الجديدة في التجمعات العمرانية حول القاهرة أو غيرها من المدن المزدحمة بالسكان، الأمر الذي يتطلب إيجاد الآليات الإدارية والمالية التي تتعامل مع المناطق المتخلفة أو الفقيرة داخل المدن كمناطق إرسال من ناحية ومناطق الاستيطان البشرى لإيواء من لا مأوى لهم في المجتمعات الجديدة كمناطق للاستقبال بحيث تتكامل فعاليات أجهزة الإرسال من ناحية وأجهزة الاستقبال من ناحية أخرى كأحد آليات الإدارة المحلية, وقد وضع الإطار العام لهذه الآليات التي تعمل بالتوازي كما تضمنه مشروع التنمية المتكاملة لاستيطان من لا مأوى لهم من سكان مدينة القاهرة في التجمعات السكنية الجديدة حول القاهرة والذي أعلن عنه في نهاية عام 1992م ولم تتحقق أهدافه الإنسانية بعد التغيير الوزاري الأخير.

وإذا كان مؤتمر التنمية والسكان الذي سوف يعقد بالقاهرة فى سبتمبر 1994م سوف يتعرض إلي العديد من الموضوعات التي تهم التنمية والحد من الانفجار السكاني في العالم فإن توجهاته الإنسانية سوف تركز علي المجتمعات الفقيرة بسكانها وعمرانها، الأمر الذي سوف تناقشه بإسهاب المنظمات غير الحكومية التي ترعي هذه الفئة من السكان وسوف يكون لإيواء من لا مأوى لهم نصيبا كبيرا من مناقشات هذا المؤتمر عسي أن تنتقل توصياته إلي حكومات الدول المشاركة وتوعية المجتمع الدولي بخطورة الأوضاع المتردية التي تعيش فيها الفئات المحرومة والفقيرة التي لا تتلقي نفس الرعاية والعناية التي تتناسب مع حجمها كغالبية سكان الدول النامية, وعلي الجانب الآخر سوف يتطرق المؤتمر الدولي الثاني للاستيطان البشرى الذي سوف يعقد في اسطنبول عام 1996 إلي نفس الموضوع استمرارا لما سوف يتمخض عنه مؤتمر القاهرة من توصيات وقرارات. وسوف يكون لموضوع إيواء من لا مأوى لهم نصيبه الأوفر في مناقشات مؤتمر اسطنبول عند عرض مستقبل المدن والمجتمعات الحضرية في العالم. وهكذا يصبح موضوع إيواء من لا مأوى لم من الفقراء و المحرومين عاملا مشتركا بين المؤتمرين الأمر الذي لم يلقي الرعاية أو العناية الكافية بعد من الأجهزة المحلية التي تعمل في مجالات التعمير والإسكان أو الإدارة المحلية. إن التحدي الذي تواجهه مصر في هذا المجال ليس هو فقط الحد من الزيادة السكانية كهدف ولكن الحد من التدنى العمرانى والإجتماعى الذى تواجهه مدن وقرى مصر على حد سواء في إطار واضح للاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية والتي بدء إعدادها منذ أكثر من عام في كل من أجهزة وزارة التخطيط والهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة التعمير.